فإذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجرورا وإذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون يغلو منصوبا بتقدير أن لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم إنها إذا كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي وكي تنصب فكذلك ما قام مقامها فالكلام على فساده كالكلام في مسألة لام كي فلا نعيده هاهنا .

وأما قولهم إنها إذا كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن وأن تنصب فكذلك ما قام مقامها قلنا هذا فاسد لأنه يجوز عندكم ظهور أن بعد حتى ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال بوا لأفعلن وكذلك التاء في القسم لما كانت بدلا عن الواو لا يقال توا لأقومن لما كان يؤدي إليه من الجمع بين البدل والمبدل وأما واو رب فلا نسلم أنها قامت مقامها ولا أنها عاملة وإنما هذا شيء تدعونه على أصلكم وقد بينا فساده في موضعه بما يغني عن الإعادة .

وأما ما ذهب إليه الكسائي من أن الخفض إلى مضمرة أو مظهره فظاهر الفساد لبعده في التقدير وإبطال معنى حتى وذلك لأن موضع حتى في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جنس ما قبلها وإنما حتى اختصته من بين الجنس لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس كقولك قاتل زيد السباع حتى الأسد لأن قتاله الأسد أبعد من قتاله لغيره وكقولك استجرأ على الأمير جنده حتى الضعيف الذي لا سلاح معه لأن استجراء